



صندوق مصر السيادي

خطوة غير تقليدية لتحفيز الاقتصاد

ورقة سياسات

ابريل ٢٠٢٠

ورقة سياسات ملتقى الحوار للتنمية وحقوق النسان

شغلت قضية استغلال الأصول الاقتصادية المعطلة في مصر موقع القلب من النظام السياسي المصري الذي تولى إدارة البلاد بعد ٣٠ يونيو ٢٠١٣، وتدل السياقات الإجرائية والقانونية التي تم اتخاذها في هذا الإطار على اهتمام الدولة المصرية باستعادة حيوية أصولها المعطلة والمتعثرة، وظهر ذلك في إصدار قانون "صندوق مصر السيادي".

يعد صندوق مصر السيادي أحد الأدوات الاقتصادية غير التقليدية التي استحدثتها الحكومة المصرية في إطار السعي لمحاصرة أزمة الشركات الحكومية المتعثرة والمعطلة، وهو صندوق ثروة سيادية يضم الأصول المملوكة للدولة في مصر برأس مال مرخص ٢٠٠ مليار جنيه، ويتبع رئاسة الجمهورية، تم تمرير قانون الصندوق من مجلس النواب المصري المقدم من الحكومة في ١٦ يوليو ٢٠١٨، بعد موافقة مجلس الوزراء عليه في أبريل ٢٠١٨. ويمنح القانون المنشئ للصندوق الجديد حق تأسيس صناديق فرعية بمفرده أو بالمشاركة مع الصناديق العربية.

وعلى الرغم من بدء الصندوق نشاطه إلا أن ثمة تساؤلات أثارت حول ماهية الصندوق، بعدما ترددت جملة من الشائعات بشأن إقرار الحكومة بعض التعديلات على قانون إنشاء "صندوق مصر السيادي"، من شأنها تحصين الصندوق ضد الرقابة والمساءلة من أي جهة.

غير أن وزارة التخطيط نفت هذه الشائعات، وأكدت على أن التعديلات التي شهدتها مشروع قانون "صندوق مصر السيادي" رقم ١٧٧ لسنة ٢٠١٨، وأقرها مجلس الوزراء في ٢٦ ديسمبر ٢٠١٩ استهدفت بالأساس، تعظيم فعالية الصندوق في القيام بإدارة بعض أصول الدولة دون الحاجة لنقل ملكيتها إليه بحيث تحتفظ الجهة بملكيتها للأصل. كما نصت التعديلات على توسيع دائرة أهداف الصندوق، لتشمل المساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال حسن استغلال وإدارة أموال وأصول الدولة، كما تم إضافة اختصاص جديد لمجلس إدارة الصندوق، حيث أصبح هناك إمكانية أن يعهد بإجراء تقييم الأصول في دفاتر الصندوق إلى أحد بيوت الخبرة العالمية، وكذلك منحها امتيازاً جديداً للصناديق الفرعية أو الشركات التي يساهم فيها الصندوق بنسبة تزيد على ٥٠ في المئة. كما تضمنت التعديلات الجديدة رد الضريبة على القيمة المضافة التي تسدد من الصناديق الفرعية، أو الشركات التي يساهم فيها الصندوق بنسبة تزيد على ٥٠ في المائة من رأسمالها، في حدود نسبة مشاركته فيها"، بعدما كان القانون القائم لا يعفي الصناديق الفرعية والشركات التي يساهم فيها الصندوق من جميع الضرائب والرسوم، باستثناء توزيعات الأرباح.



وإذا كانت الصندوق السيادي بالمعنى العالمي، هو الصندوق الذي تنشأه الدول ذات الفوائض المالية العالية في ميزان المدفوعات فيتم استثمارها في مجالات متعددة، أما نحن في مصر نتعامل مع نموذج مختلف يرتبط باستخدام أصول وأراضي من خلال شراكة مع مستثمرين.

والأرجح أن ثمة دوراً إيجابياً متوقفاً للصندوق في المستقبل، خاصة وأن مؤسسة الرئاسة تبدى اهتماماً خاصاً بآليات ومجالات عمل الصندوق، وظهر ذلك في تصريحات رئيس الدولة في ٢٧ أكتوبر ٢٠١٩، حيث أكد على أهمية تفعيل دور الصندوق السيادي المصري من خلال الشراكة مع القطاع الخاص وتوفير فرص استثمارية في أصول وقطاعات جديدة ومستحدثة لتكون عنصر جذب للاقتصاد المصري، مع تذليل أية عقبات تعوق الاستثمار، بما يضمن تحقيق نتائج إيجابية ملموسة تعود بالنفع على الاقتصاد المصري وعلى توفير فرص عمل جديدة للشباب وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين.

وغنى عن القول، أن أصول الدولة المعطلة لها عواقب وخيمة على المجتمع، ومن أثارها السلبية العديدة، زيادة التضخم، وزيادة البطالة، وخفض قيمة العملة المحلية، وتشويه الأسواق، وسوء توزيع الموارد، وكلها أمور تؤدي إلى زيادة معدلات الفقر وانعدام المساواة في الدخل، وفوق كل ما سبق تشويه الدور الأساسي للحكومة وتقويض شرعيتها.

إن الأصول المعطلة إذا أحسنت الدولة استغلالها، فأنها تمثل أداة قوية في تحقيق التنمية وخفض معدلات البطالة، وتحسين الأوضاع الاجتماعية، وهو ما ينعكس في النهاية على دفع عملية التطور الديمقراطي.

وهنا نشير إلى ما أشار إليه مدير الصندوق التنفيذي، أيمن سليمان، إذ أكد أن الكوادر البشرية الاستثمار الأهم للصندوق لأنهم القادرون على تعظيم قيمة الأصل وحسن التفاوض حول الفرص، وأنه يسعى لبناء قاعدة بيانات قوية لكل الفرص والأصول المتاحة والمؤهلة لتلبية رغبات وخطط المستثمرين.

والصندوق السيادي يعمل على إيجاد الآلية المناسبة لنقل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لشريحة من المؤسسات الكبيرة من خلال دعمها وتميئتها، فعلى مستوى كل الصناعات هناك اتجاه لاندماج واتحاد الكيانات المماثلة في النشاط بهدف تكوين كيانات اقتصادية كبرى وقادرة على المنافسة خارج النطاق المحلي.



كما أن الصندوق السيادي مستعد أن يرضى دمج أو تكوين اتحاد بين مجموعة من الشركات متوسطة الحجم سواء كانت مماثلة في النشاط أو مكملة ومرتبطة، بعد الاتفاق على من سيدير الكيان بعد دمج وإلى أين يستهدف الوصول به.

الإطار القانوني

يعتبر البناء القانوني هو أحد المحددات الأساسية للتطور الديمقراطي والاقتصادي. فالتقوانين هي التي تنظم سير عمل المؤسسات العامة في الدولة من حيث التكوين والاختصاص وعلاقة هذه المؤسسات ببعضها، كما تضع الحدود التي يجب على الدولة أن لا تتعداها في علاقتها مع هذه المؤسسات، وثم فقد تميز قانون صندوق مصر السيادي بالوضوح في رسم سياساته تحديد تشكيله واختصاصاته.

ووفقا لقانون تأسيس الصندوق، تتكون موارد الصندوق من رأسماله والأصول التي تنتقل ملكيتها إليه، والعائد من استثمار أمواله واستغلال أصوله، والقروض والتسهيلات التي يحصل عليها، وحصيلة إصدارات السندات والأدوات المالية الأخرى، والموارد الأخرى التي يقرها مجلس إدارة الصندوق ويصدر بقبولها قرار من رئيس مجلس الوزراء.

كما ينص القانون على أنه يحق للصندوق تأسيس شركات وصناديق تابعة أو زيادة رؤوس أموالها سواء بمفرده أو مع الغير، والدخول في شراكات مع الصناديق العربية والأجنبية المماثلة، والمؤسسات المالية المختلفة، والاستثمار في الأوراق المالية وأدوات الدين، والاقتراض والحصول على تسهيلات ائتمانية وإصدار سندات وصكوك وغيرها من أدوات الدين.

ويتيح القانون للصندوق شراء وبيع وتأجير واستئجار واستغلال الأصول الثابتة والمنقولة والانتفاع بها، وإقراض أو ضمان صناديق الاستثمار والشركات التابعة.

كما للصندوق حق التصرف في الأصول المملوكة له أو الصناديق المملوكة له بالكامل بإحدى صور البيع أو التأجير المنتهي بالتملك، أو الترخيص بالانتفاع، أو المشاركة كحصة عينية وفقا للقيمة السوقية لهذه الأصول، وفقا لقانون تأسيسه.



وينص القانون على أن نقل ملكية أي من الأصول غير المستغلة المملوكة ملكية خاصة للدولة إلى الصندوق أو أي من الصناديق التي يؤسسها والمملوكة له بالكامل، يكون بقرار من رئيس الجمهورية، بناءً على عرض رئيس مجلس الوزراء ووزير التخطيط.

وبالنسبة للأصول المستغلة يكون نقلها للصندوق بقرار من رئيس الجمهورية بعرض من رئيس مجلس الوزراء، ووزير التخطيط بالاتفاق مع وزير المالية وبالتنسيق مع الوزير المعني بهذه الأصول.

ونص القانون على تولي اثنين من مراقبي الحسابات مراجعة حسابات الصندوق السيادي، على أن يكون أحدهما من الجهاز المركزي للمحاسبات، والآخر من المراقبين المقيدين لدى البنك المركزي أو هيئة الرقابة المالية.

وسيقوم المراقبان بمراجعة القوائم المالية السنوية وربيع السنوية للصندوق، وسيتم عرض القوائم المالية السنوية وتقرير مراقب الحسابات وتقرير سنوي تفصيلي عن نشاط الصندوق وخطته للعام التالي على الجمعية العمومية للصندوق، تمهيدا لعرضها على رئيس الجمهورية خلال ٣ أشهر من انتهاء السنة المالية.

وبحسب القانون، يكون للصندوق مدير تنفيذي متفرغ لإدارته ويمثله أمام الغير، والقضاء. كما يحق للصندوق بموجب القانون إدارة أمواله وأصوله بذاته كما له أن يعهد بإدارتها أو بعضها إلى شركات ومؤسسات متخصصة في إدارة الأصول، وللصندوق تأسيس صناديق فرعية بمفرده أو بالمشاركة مع الصناديق المصرية والعربية والأجنبية النظيرة والمصارف والمؤسسات المالية والشركات المصرية والأجنبية، أو أي منها.

في سياق متصل، وفيما يخص تشكيل الصندوق، فإن مجلس إدارته يتكون بموجب قرار من رئيس الجمهورية بناءً على عرض رئيس مجلس الوزراء ويتكون من الوزير المختص (رئيس مجلس إدارة غير تنفيذي، وخمسة أعضاء مستقلين من ذوى الخبرة بالإضافة إلى ممثل عن كل من وزارة من الوزارات المعنية بشئون التخطيط والمالية والاستثمار، وتكون مدة عضوية المجلس للأعضاء المستقلين من ذوى الخبرة أربع سنوات قابلة للتجديد لمدة مماثلة.

كما يكون للصندوق جمعية عمومية تُشكل بموجب قرار من رئيس الجمهورية برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية الوزير المختص، والوزيرين المعنيين بشئون المالية والاستثمار، وأحد نائبي محافظ البنك المركزي، بالإضافة إلى سبعة أعضاء من ذوى الخبرة فى المجالات المالية والاقتصادية والقانونية وفى إدارة الصناديق النظيرة والشركات

الاستثمارية العالمية يرشحهم رئيس مجلس الوزراء، وتكون مدة عضوية الجمعية العمومية لذوى الخبرة أربع سنوات قابلة للتجديد لمدة واحدة.

لا يمكن لأى نص قانونى أو فكرة قانونية أن يعمل فى فراغ، ولا يمكن أن يمضى بلا أثر حقيقى، استنادا إلى ذلك تبدو العديد من الجوانب الايجابية لقانون صندوق مصر السيادى، منها أن نصوص القانون تضمنت جوانب ايجابية فيما يخص تحفيز القطاع الخاص، وتأكيد التكامل بين مشروعات الصندوق والاستثمارات الأجنبية، كما أن التعديلات التي أجريت على القانون في ديسمبر ٢٠١٩ جاءت كاشفة عن حرص الحكومة على استقلالية عمل الصندوق، وتوسيع نطاق عمله، فعلى سبيل المثال مصت المادة "٣" بعد التعديل على أن الصندوق يهدف إلى المساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال إدارة أمواله وأصوله، أو أموال وأصول الجهات والكيانات المملوكة للدولة، أو الجهات التابعة لها، أو الشركات المملوكة للدولة، أو تساهم فيها التي يُعهد إلى الصندوق بإدارتها، وفقاً للضوابط المنصوص عليها في النظام الأساسي، وتحقيق الاستغلال الأمثل لتلك الأموال والأصول وفقاً لأفضل المعايير والقواعد الدولية؛ لتعظيم قيمتها من أجل الأجيال القادمة، وللصندوق في سبيل ذلك التعاون والمشاركة مع الصناديق العربية والأجنبية النظرية والمؤسسات المالية المختلفة.

المناخ الاقتصادي لتأسيس الصندوق

شهد الاقتصاد المصري تراجع لا تخطئه عين على خلفية الاحتجاجات التي انطلقت في ٢٥ يناير ضد السلطة، وبرغم من نجاحات نوعية للمجلس العسكري في إدارة الأوضاع الاقتصادية عشية تخلى الرئيس السابق مبارك عن منصبه إلا أن البلاد ظلت تعاني تعثراً اقتصادياً بفعل تراجع إيرادات السياحة، وخروج الكثير من الاستثمارات الأجنبية وسط ارتفاع مطرد في المطالب الفئوية التي رفعت من حجم المصروفات.

وزادة حدة الأزمة الاقتصادية مع حضور جماعة الإخوان إلى صدارة المشهد في العام ٢٠١٢ أفرزت مزيد من التداعيات السلبية على الأوضاع الاقتصادية في مصر، فقد اتجهت الجماعة إلى أدلجة الاقتصاد إضافة إلى تبنى خطاب شعبي غايته الاستقطاب السياسي، أدى في النهاية إلى خلق حالة من عدم الثقة في الاقتصاد المصري. كما فقد خفضت وكالة "ستاندرد آند بورز" التصنيف الائتماني لمصر إلى "C" ، وكان التخفيض الرابع على التوالي خلال المرحلة الانتقالية، كما دخلت مصر خلال الفترة من ٢٠١١ - ٢٠١٣ إلى منطقة خطرة، تعني تراجع الثقة في



القدرة على السداد، الأمر الذي أثر على قدرة مصر في الحصول على القروض التي طلبتها من مؤسسات التمويل الدولية.

على صعيد متصل انخفضت الاستثمارات الأجنبية والعربية في مصر خلال الفترة من يونيو ٢٠١٢ وحتى الشهر ذاته من ٢٠١٣ إلى أقل مستوياتها، فبعدما وصلت الاستثمارات الأجنبية والعربية إلى ١٣.٤ مليار دولار خلال عام ٢٠٠٩ انخفضت خلال عام 2012 لتصل إلى ملياري دولار ثم انخفضت خلال عام ٢٠١٣ لتصل إلى أقل من مليار دولار.

هنا، يمكن فهم توجه الإدارة المصرية التي جاءت عشية ٣٠ يونيو ٢٠١٣، لتأسيس صندوق مصر السيادي، والذي جاء تأسيسه لإنقاذ كيانات الدولة الاقتصادية المتعثرة والمعطلة من جهة، ومن جهة أخرى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفقاً لرؤية مصر ٢٠٣٠، ويستهدف إيجاد كيان اقتصادي كبير، قادر من خلال الشراكة مع شركات ومؤسسات محلية وعالمية، على زيادة الاستثمار والتشغيل والاستغلال الأمثل لأصول وموارد الدولة لتعزيز قيمتها وإعطاء دفعة قوية للتنمية.

كما استهدفت الحكومة المصرية من تأسيس الصندوق، المساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال إدارة أمواله وأصوله، إلى جانب تحقيق الاستغلال الأمثل لها وفقاً لأفضل المعايير والقواعد الدولية، لتعزيز قيمتها لصالح الأجيال القادمة، بحسب وزارة التخطيط.

في المقابل ثمة العديد من الاعتبارات الاقتصادية التي مثلت أولويات حاكمة في توجه الدولة المصرية لإنشاء صندوق سيادي، يمكن بيانها على النحو الآتي:

إدارة الأصول المملوكة: يهدف صندوق مصر السيادي إلى إدارة الأصول المملوكة للدولة ملكية خاصة التي سيتم نقل تبيعتهما إليه، ويبلغ رأسماله المرخص به ٢٠٠ مليار جنيه، والمصدر ٥ مليارات جنيه.

التنمية المستدامة: تستهدف الحكومة من إنشاء الصندوق المساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال إدارة أمواله وأصوله، إلى جانب تحقيق الاستغلال الأمثل لها وفقاً لأفضل المعايير والقواعد الدولية، لتعزيز قيمتها لصالح الأجيال القادمة،



دفع خطة ٢٠٣٠: جاء إنشاء صندوق مصر السيادي في إطار خطة الدولة لتحقيق أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠، وذلك من خلال إيجاد كيان اقتصادي كبير، قادر من خلال الشراكة مع شركات ومؤسسات محلية وعالمية، على زيادة الاستثمار والتشغيل والاستغلال الأمثل لأصول وموارد الدولة لتعظيم قيمتها وإعطاء دفعة قوية للتنمية.

جذب الاستثمارات: يستهدف صندوق مصر السيادي زيادة القدرة على جذب الاستثمارات في مختلف المجالات الإستراتيجية والجديدة، من خلال المرونة والاستقلالية التي سيتمتع بها والخبرات المحلية والعالمية التي سيجتذبها للعمل لديه، وتكوين شركات جديدة مع مؤسسات استثمارية عملاقة تحدث نقلة نوعية في شركات وأصول الدولة للأجيال القادمة.

تنوع مصادر الدخل: تشمل أغراض الصندوق التنوع الاقتصادي وتنوع مصادر الدخل، وكذلك تنفيذ استثمار تنموي ولكن هادف للربح، لذلك فإن القاعدة الأساسية في انتقاء الأصول أن يكون لها جدوى استثمارية، والأصول التي لن يكون لها جدوى اقتصادية لن تنتقل إلى الصندوق.

بناء تحالفات استثمارية: يستهدف الصندوق تكوين شركات استثمارية بكافة الأشكال القانونية في كل الأنشطة والقطاعات بشكل يقدم للمستثمرين فرصاً استثمارية جديدة ومتميزة تعلي من قيمة الأصول المصرية وتحفز مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد المصري مما ينتج عنه خلق مزيد من فرص العمل . كما يسعى الصندوق إلى بناء تحالفات استثمارية مع مختلف المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية وفقاً لقواعد الإفصاح والحوكمة والاستثمار الدولية مع وجود رقابة على الأداء.

نجاحات على الطريق

كان تأسيس صندوق مصر السيادي حافزاً لتأكيد الثقة في الاقتصاد المصري وإدارته، ومن بين أسماء كبيرة وعناوين مهمة، فإن بنك جولدمان ساكس يرى فرصاً في مصر من خلال محفظة الاستثمارات المباشرة الخاصة بالبنك، والمعروفة بـ "Property Fund" أو «Special Situation Fund»، هذا بالإضافة إلى أن رغبة البنك أبعد ما تكون عن المجاملة وبمثابة صوت ثقة عنيف في الاقتصاد المصري.



برغم بعض الانتقادات التي وجهت للقانون المنظم لعمل الصندوق، وبخاصة الصلاحيات الممنوحة له إلا أن صندوق مصر السيادي استطاع طوال الشهور التي خلت في تحقيق نقلة نوعية على صعيد تطوير بعض الأصول المملوكة للدولة إضافة إلى نجاحات في مجالات متعددة ومتنوعة، وفي هذا السياق تم تحقيق عدد من النجاحات، يمكن بيانها على النحو الآتي:

تنوع الفرص: قام الصندوق منذ إشهاره بدراسة ١٦ فرصة تتوزع بين السياحة والآثار، والشركات المشتركة التي تنفتت ملكيتها بين شركات وبنوك مملوكة للدولة، بجانب الطاقة والصناعة. كما جاءت الخطوة الأكثر نجاحاً في توقيع صندوق مصر السيادي وجهاز مشروعات الخدمة الوطنية التابع لوزارة الدفاع المصرية بروتوكول تعاون يتولى بموجبه الصندوق طرح بعض الشركات التابعة للقوات المسلحة بالبورصة، وإتاحة الاستثمار فيها بحصص تصل إلى ١٠٪.

والقاعدة الأساسية في انتقاء الأصول أن يكون لها جدوى استثمارية.. وغير ذلك لن تنتقل إلى الصندوق، فأغراض الصندوق تشمل التنوع الاقتصادي وتنوع مصادر الدخل، وكذلك تنفيذ استثمار تنموي ولكن هادف للربح، لذلك فإن القاعدة الأساسية في انتقاء الأصول أن يكون لها جدوى استثمارية، والأصول التي لن يكون لها جدوى اقتصادية لن تنتقل إلى الصندوق.

حل مشكلة تفتت الملكية: قطع صندوق مصر السيادي شوط معتبر على صعيد معالجة مشكلة تفتت الملكية للشركات المملوكة للدولة من خلال تحويلها إلى صندوق فرعي وطرحها إما لمستثمر استراتيجي أو قد يتم التحضير لطرحها للاكتتاب العام في مرحلة لاحقة بعد أن يتم تطويرها لرفع كفاءتها وإنتاجيتها.

ولا شك أن تفتت الملكية يشنت الإدارة ويعوق التواصل بينها والملاك، وبالتالي فإن توحيد جهة الملكية في الصندوق ووضع فكر موحد للإدارة ورؤية للنمو والتوسع بالتوازي مع توافر القدرة المالية على ضخ مزيد من الاستثمارات، كفيل بأن يزيد من تقييم الفرصة بنحو ٢٠ إلى ٣٠٪ عند جذب المستثمر الاستراتيجي.

ويعد نموذج أرض المعارض حاضراً في هذا السياق، فقد قطع الصندوق شوط كبير على صعيد إعادة هيكلته، وإعادة صياغة ملكيته ليتحول من مال عام إلى ملكية خاصة، من خلال انتقال مشروع أرض المعارض من مظلة المال العام إلى المال الخاص عبر آلية الاكتتاب العيني.



ووفقاً لتصريحات مدير الصندوق التنفيذي السابقة، فإن الشركات المشتركة من النماذج الهامة جداً، فهي تعتبر مفتتة الملكية بين مجموعة من البنوك العامة وشركات التأمين وتعتبر شبه مستقلة تتبع قانون الشركات رقم ١٥٩، والبنوك التي تمثل ملكياتها مجتمعة الحصة الحاكمة بهذه الشركات مجمعة فيما بينها على الرغبة في طرح الشركة في البورصة.

فهي شركات خاصة ولكن ملكيتها مفتتة على مجموع من الجهات التابعة للدولة، وبالتالي يمكن للصندوق حل مشكلة تفتت الملكية من خلال تحويلها إلى صندوق فرعي وطرحها إما لمستثمر استراتيجي أو قد يتم التحضير لطرحها للاكتتاب العام في مرحلة لاحقة بعد أن يتم تطويرها لرفع كفاءتها وإنتاجيتها.

وهنا يكون دور الصندوق جذب واستقطاب مستثمر استراتيجي يتولى إدارة هذه المحفظة، فتفتت الملكية يشنت الإدارة ويعوق التواصل بينها والملاك، وبالتالي فإن توحيد جهة الملكية في الصندوق ووضع فكر موحد للإدارة ورؤية للنمو والتوسع بالتوازي مع توافر القدرة المالية على ضخ مزيد من الاستثمارات، كفيل بأن يزيد من تقييم الفرصة بنحو ٢٠ إلى ٣٠٪ عند جذب المستثمر الاستراتيجي.

والأمر هنا يعد قيمة مضافة أحدثها الصندوق بمجرد دخوله كطرف مباشر في العملية، لذلك يعد الاستثمار الأهم في الصندوق هو الاستثمار في كوادره البشرية القادرة على إحداث قيمة للأصول وكذلك القدرة على حسن التفاوض حول فرص المشاركة.

تطوير الاستثمار في القطاع البشري: يمثل التطوير في المهارات والقدرات البشرية أحد أولويات صندوق مصر، لذا، فإن الكوادر البشرية كانت الاستثمار الأهم للصندوق، باعتباره الطرف الفاعل في تعظيم قيمة الأصل وحسن التفاوض حول الفرص. كما أن العنصر البشري نقطة الارتكاز الإستراتيجية في بناء قاعدة بيانات قوية لكل الفرص والأصول المتاحة والمؤهلة لتلبية رغبات وخطط المستثمرين

في هذا السياق يمكن القول أن تطوير القدرات البشرية للعناصر العاملة في الصندوق مثلت قيمة مضافة أحدثها الصندوق بمجرد دخوله كطرف مباشر في العملية، لذلك يعد الاستثمار الأهم في الصندوق هو الاستثمار في كوادره البشرية .

توقيع عقود شراكة مع كيانات متنوعة: يتيح القانون ١٧٧ لسنة ٢٠١٨ المنظم لعمل صندوق مصر السيادي، العمل مع الكيانات الحكومية المختلفة لتعظيم العائد من أصول هذه الكيانات وتطويرها، وذلك عن طريق تكوين شركات مع القطاع الخاص. وفي هذا السياق وقع الصندوق مؤخرا اتفاقيتين مع وزارة قطاع الأعمال العام وبنك الاستثمار القومي، من أجل إتاحة مجموعة من الفرص الاستثمارية تقوم على استغلال أصول مملوكة للوزارة والبنك بشكل أفضل، عبر شركات مع القطاع الخاص.

زيادة ثقة الكيانات الاستثمارية: لا يختلف صندوق مصر السيادي عن نماذج الصناديق السيادية المعمول بها عالمياً، وهو الأمر الذي وفر بيئة خصبة لزيادة ثقة الكيانات الاستثمارية حول العالم. وترتكز سياسة الصندوق بالأساس على التنوع الاقتصادي وتنوع مصادر الدخل، وكذلك تنفيذ استثمار تنموي ولكن هادف للربح، لذلك أكد الصندوق على أن القاعدة الذهبية في انتقائه للأصول، هي أن تكون هذه الأصول لها جدوى استثمارية، والأصول التي لن يكون لها جدوى اقتصادية لن تنتقل إلى الصندوق.

وقد حدد القانون اللجوء لثلاث جهات تقييم معتمدة من البنك المركزي، كما أن المستثمر أيضاً لديه مجلس إدارة دائماً يكون لديه الرؤية الاستثمارية لمواطن تحقيق القيمة المضافة، وسيقوم بعمل الدراسات بالتوازي مع الصندوق، إذ سيكون الاثنان مستثمرين في هذه الحالة.

وعلى سبيل المثال، هناك حوالي ٥ فرص صناعية من بينهم الغذائية والبتروكيمياويات والأدوية، ومشروع البتروكيمياويات هو كيان قائم بالفعل ولكن قابل للتوسع والتطوير.

ويؤكد القائمون على الصندوق أنه هناك أصل واحد على الأقل تم الاستقرار عليه بهذا القطاع، وسيتم إلى جانبه بناء محفظة تضم مشروعين أو ثلاثة للطاقة المتجددة التي تعد من المجالات الاستثمارية الهامة لنا.

ومشروع الطاقة الشمسية ببنان بمحافظة أسوان وضع السوق المصرية على خريطة الطاقة المتجددة عالمياً، كما أن مصر تقع في مركز الوسط على الخريطة الحرارية للعالم، وبالتالي أصبح القطاع عنصر جذب كبير للمستثمرين.

وهذا لا يتوقف فقط على الطاقة الشمسية، فطاقة الرياح أيضاً لها وضع مميز، وكثير من الفرص المتاحة بها تدرج تحت فئة «Brown fields» أي إعادة تأهيل للمحطات.



الشراكة مع الكيانات الإقليمية والدولية: شهدت الأيام الماضية إطلاق منصّة استثمارية إستراتيجية مشتركة بين مصر ودولة الإمارات العربية المتحدة بقيمة ٢٠ مليار دولار، مناصفة بين صندوق مصر السيادي، وشركة أبو ظبي التنموية القابضة. كما وقع الصندوق مذكرة تفاهم في يناير الماضي مع شركة أكتيس بلندن للاستثمار المباشر، والرائدة في الأسواق الناشئة وذلك للتعاون الإستراتيجي للاستثمار بعدة قطاعات في مصر.

إنشاء صناديق استثمار فرعية: تمكن الصندوق من تأسيس ثلاث كيانات فرعية له، في قطاعات الطاقة والسياحة والصناعة. وتأسست هذه الصناديق بمشاركة مستثمرين في رؤوس أموال الصناديق نفسها أو في الشركات التي تم الاستحواذ عليها. وخصص الصندوق الفرعي الأول لقطاع السياحة وتنمية المناطق الأثرية، وترتكز مهامه على تطوير المناطق الأثرية غير المستغلة، وظهر ذلك في البدء بدراسة تطوير منطقة باب العزب بالتعاون مع رجل الأعمال سميح ساويرس و شركة الإسماعيلية للاستثمار العقاري.

ويخصص الصندوق الثاني لقطاع الصناعة وهو القطاع الجذاب جدا بالذات للاستثمارات الوافدة من الخليج، أما الصندوق الثالث فتم تخصيصه لقطاع الطاقة المتجددة.

عضوية المؤسسات الدولية: برغم أن عمره لا يتجاوز العامين، انضم صندوق مصر للمنتدى الدولي للصناديق السيادية، International Forum for Sovereign Wealth Funds (IFSFW)، الذي يشترط الشفافية والالتزام بمعايير الإفصاح والشفافية، وكان الانضمام إلى ذلك المنتدى أمر هام للغاية؛ حتى نجذب المستثمرين الذين لديهم شهية كبرى؛ لعقد شراكات مع الصندوق من قبل صناديق استثمار محلية ودولية.

ختاماً، يمكن القول أن صندوق مصر السيادي "نراء" يستهدف تحقيق أهداف متنوعة، وفي الصدارة منها إعادة توظيف الأصول المملوكة للدولة سواء المعطلة أو المتعثرة من خلال العمل على تنشيطها، وزيادة حضورها الاقتصادي، خاصة أن جانب واسع من أصول الدولة لا تزال تعاني ضعفاً في مردودها الإنتاجي والاقتصادي، بل أن بعضها يمثل عبئاً لا تخطئه عين على كاهل الدولة.

وبرغم من تساؤلات مشروعة حول صلاحيات الصندوق إلا أن قطاع واسع من المراقبين يعتقدون أن الرقابة والمساءلة التي يخضع لها الصندوق تقطع الطريق على كل الشكوك.



على صعيد ذي شأن، فإن تجربة الصندوق المصري حظيت بثقة قطاعات واسعة من المجتمع الدولي ومؤسسات الاستثمار والتمويل الأجنبية، خاصة وأن مهمة الصندوق الأساسية تعظيم الاستفادة من أصول الدولة غير المستغلة، وليس مزاحمة القطاع الخاص في مصر إضافة إلى حرص الدولة على شفافية أداء وعمل الصندوق لجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية من جهة، وتحفيز القطاع الخاص من جهة أخرى.